

Distr.
GENERAL

S/1994/865
22 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي طلب فيه المجلس اليّ أن أحيطه علما بانتظام بالتقدم المحرز في محادثات السلم في لوساكا وكذلك بالحالة العسكرية والإنسانية السائدة في أنغولا، وتحقيقا لهذه الغاية أقدم إليه تقريرا في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، جرى إبلاغ أعضاء المجلس بانتظام، في مشاوراتهم غير الرسمية، بالتطورات المتعلقة بالحالة في أنغولا.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - طلب مجلس الأمن الى حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، في قراره ٩٣٢ (١٩٩٤)، أن تفي بالالتزامات التي قطعها على أنفسهما في محادثات السلم في لوساكا وحثهما على مضاعفة جهودهما بهدف إنجاز الأعمال المتعلقة بالنقاط المتبقية في جدول الأعمال بصفة عاجلة، وتحقيق وقف فعلي ومستدام لإطلاق النار وإبرام تسوية سلمية بدون مماطلة. ورحب المجلس بقبول الحكومة رسميا المقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية وحث يونيتا بقوة على أن يحدو حذوها. وأعرب المجلس في هذا الصدد عن استعداده لفرض تدابير إضافية ضد يونيتا، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إذا لم يقبل يونيتا رسميا بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ المجموعة الكاملة من المقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

٣ - وفي القرار ذاته، طلب المجلس كذلك الى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) أن تقدم تقريرا اليه في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن الامتثال لنظام الجزاءات ضد يونيتا وخاصة بشأن الانتهاكات المحتملة لذلك النظام من جانب دولتين مجاورتين لأنغولا. وذكرت اللجنة في تقريرها المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/825) أنها لم تتلق بعد ردا جازما من حكومة الكونغو. وفيما يتعلق بزائير، ذكرت اللجنة أنها استنفدت جميع الإجراءات المتاحة بموجب المبادئ التوجيهية الخاصة بها للحصول على المعلومات اللازمة من حكومة ذلك البلد وأوصت بأن ينظر المجلس على سبيل الاستعجال في تلك المسألة.

٤ - ومنذ تقريره الأخير الى مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/740 و Add.1)، بذلت محاولات عديدة لحث الحكومة ويونيتا على إظهار واقعية وإرادة سياسية كافية لإبرام اتفاق شامل من شأنه أن يحقق سلماً عادلاً ودائماً للنزاع الأنغولي، ضمن إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥ - وهناك قضية رئيسية ما زالت دون حل في محادثات لوساكا للسلم هي مسألة المصالحة الوطنية. ومما يذكر أن النظر في هذا البند من جدول الأعمال بدأ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وأنه بحلول ١٧ شباط/فبراير تم التوصل الى اتفاق بشأن المبادئ العامة المتعلقة به. ثم ركزت المناقشات على المبادئ المحددة وفي ٢٧ حزيران/يونيه تم الاتفاق على آخر مبدأ من المبادئ المحددة الثمانية عشر الأصلية، وهو توفير المرافق الملائمة ليونيتا، بما في ذلك أماكن الإقامة الملائمة لكبار قادتها.

٦ - ومن بين سبل تنفيذ المبادئ المتصلة بالمصالحة الوطنية تبين أن مشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة هو أكثر تلك السبل إثارة للنزاع لأنه يتعلق بتخصيص الوظائف الحكومية العليا، بما فيها مناصب حكام المقاطعات. وتشكل هذه المسألة موضوعاً للمناقشات في لوساكا منذ شباط/فبراير ١٩٩٤. وبعد إجراء مشاورات مكثفة، قدمت الأمم المتحدة والدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) مجموعة متكاملة من المقترحات قبلتها الحكومة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤.

٧ - وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدمت يونيتا رداً إيجابياً عاماً على المقترحات بقبول جميع تلك المقترحات المتصلة بعدد وهوية المناصب التي سيشغلها كبار أعضائها، بما فيها الوظائف التي سيشغلونها في البعثات الدبلوماسية. إلا أن يونيتا طلبت وظيفة إضافية هي منصب حاكم هوامبو وأعربت أيضاً عن تفضيلها لوظيفة نائب حاكم مالانغ، بدلاً من وظيفة نائب حاكم هوامبو.

٨ - وأكد ممثلي الخاص لوفد يونيتا في عدة مناسبات، وأيده ممثلو الدول المراقبة، أن المقترحات تشكل مجموعة متكاملة لا تتجزأ وأن أية محاولة لتغييرها سوف تعرض للخطر المفاوضات التي استغرقت شهوراً. ولذلك حث يونيتا على قبول المقترحات بأكملها، مثلما فعلت الحكومة.

٩ - وفي هذا الصدد، سافر ممثلي الخاص يصحبه ممثلو الدول المراقبة الثلاث الى هوامبو في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لإجراء محادثات مع رئيس يونيتا السيد جوناثان سافيمبي. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، سافروا الى كيب تاون للاجتماع بالرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا. وعقد ممثلي الخاص اجتماعات أيضاً مع عدد من القادة الأفارقة، بما فيهم الرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا (لواندا)، ١٩ حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه)، والرئيس فريدريك شيلوبا، رئيس زامبيا (لوساكا)، ٢٨ حزيران/يونيه)، والرئيس روبرت موغابي، رئيس زمبابوي ورئيس اللجنة الفرعية المخصصة المعنية بأنغولا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية (هراري، ١ تموز/يوليه) والرئيس موبوتو سيسسي سيكو رئيس زائير (غبادوليت، ١٢ تموز/يوليه).

١٠ - وحاول القادة الأفارقة بهمة مساعدة عملية السلم الأنغولية ضمن إطار محادثات لوساكا. وكان هدفهم الرئيسي هو حل مسائل مشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة، بما في ذلك المركز الخاص برئيس يونيتا في المستقبل وغيره من كبار المسؤولين. وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، استضاف الرئيس مانديلا اجتماع قمة في بريتوريا حضره رؤساء أنغولا وزائير وموزامبيق وتقرر أثناءه إحياء لجنة للأمن والدفاع ظلت أعمالها معلقة بين أنغولا وزائير راکدة منذ أمد بعيد. وفي ذلك الاجتماع تم التأكيد على أن السيد سافيمبي قبل دعوة من الرئيس مانديلا لزيارة جنوب افريقيا. وفي ٥ تموز/يوليه، قام الرئيس شيلوب بزيارة لواندا لإجراء محادثات مع الرئيس دوس سانتوس. وفي اليوم التالي، سافر وفد رفيع المستوى من الحزب الحاكم في زامبيا الى هومبو حيث قابل السيد سافيمبي.

١١ - ويقوم وفدا الحكومة ويونيتا في الوقت الحالي بدراسة نص توافقي اقترحتة الأمم المتحدة بشأن الطرق الأخرى المتعلقة بالمصالحة الوطنية، بناء على مقترحات مكتوبة مقدمة من الوفدين. فإذا أمكن حل هذه القضايا الشديدة الصعوبة المتصلة بالمصالحة الوطنية، فإن البند الأخير من جدول الأعمال، وهو ولاية الأمم المتحدة المقبلة في أنغولا ودور الدول المراقبة، لا يتوقع أن يشكل صعوبات كبيرة أو أن يستغرق وقتا طويلا نظرا لأن جزءا من الاتفاق قد تم التوصل إليه بالفعل بشأن تلك المسألة. وستكون المسألة أساسا هي تلخيص مختلف الأدوار التي اتفقت الحكومة ويونيتا بالفعل على أن تطلبها إلى الأمم المتحدة أن تضطلع بها والتوفيق بين مضامين بروتوكول لوساكا والممارسات الثابتة التي اتبعتها المنظمة في إنشاء عمليات حفظ السلم.

ثالثا - الحالة العسكرية

١٢ - كما أوضحت في تقرير الأخير إلى مجلس الأمن (S/1994/740)، تدهورت الحالة العسكرية بسرعة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، بعد توقف قصير في القتال في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. واشتدت الأعمال العدائية بين الجانبين بدرجة كبيرة، ولا سيما في هومبو وكويتو ومالانج، مما نتج عنها توقف تقديم المعونة الإنسانية في جميع أنحاء البلاد في ١٢ حزيران/يونيه. وتم إجلاء بعض عمال الإغاثة الدوليين المتواجدين في هذه المناطق إلى لواندا. ورفعت الحالة الأمنية في هومبو وكويتو إلى المرحلة الخامسة بينما ظلت حالة الأمن في مالانج في المرحلة الرابعة.

١٣ - وتشير الأنشطة العسكرية الأخيرة إلى أن الحكومة تركز جهودها على إقامة مركز مهيم في المناطق الشمالية، في حين تحاول يونيتا تعزيز مواقعها في المناطق الجنوبية الغربية والوسطى. وبالتالي فإن قوات الجانبين تشتبك في معارك متعادلة في عدد من الأماكن في تلك المناطق.

المقاطعات الشمالية

١٤ - في ١١ تموز/يوليه، وبعد قتال مكثف مع القوات المسلحة الأنغولية، سيطرت يونيتا على مدينة بليز الصغيرة في كابيندا. وفي حين ذكر أن قتالا قد تجدد في كوانزانورت، ولا سيما حول العاصمة الإقليمية

ندالاتاندو وفي لوكالا، منذ منتصف حزيران/يونيه، فإن الحالة الراهنة في تلك المنطقة يسودها الهدوء. وفي لواندا، ذكر أن القوات الحكومية تقوم حاليا بالتجنيد الإجباري للشبان.

١٥ - وكما أوضحت في الفقرة ١٣ من تقرير المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه، قامت القوات المسلحة الأنغولية منذ أوائل حزيران/يونيه بعدد من الغارات الجوية في مقاطعة لوندانورت، شملت كافونفو ولوريمو. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قصفت القوات المسلحة الأنغولية أيضا مدن كامولمبا وكويلو ولوفوا وليبالو. ولم يعرف حجم الدمار الذي أصاب تلك المناطق. وادعت يونيتا أن القوات المسلحة الأنغولية قامت في ١٠ حزيران/يونيه باحتلال لوما - كاسي وأنها تتقدم باتجاه كاكولو في مقاطعة لوندا سول.

المقاطعات الوسطى

١٦ - أثناء النصف الأول من حزيران/يونيه، ذكر أن قتالا وقع في مقاطعة كوانزاسول، في المناطق المحيطة بإيبو، التي تقع حاليا تحت سيطرة الحكومة. وذكر أن قتالا وقع أيضا في واكو - كونغو وفي ضواحي كويبالا حيث ظلت القوات الحكومية منذ أوائل حزيران/يونيه تقصف مواقع يونيتا. وادعت يونيتا أن ما يزيد عن ١٥٠ مدنيا قد قتلوا و ٢٥٠ من السكان أصيبوا بجروح بسبب القصف. ووردت دلائل تفيد بأن حجم الإصابات الناجمة عن القصف الجوي الحكومي في المقاطعة آخذة في الازدياد بسبب قصور الرعاية الطبية في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا.

١٧ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، صدت القوات المسلحة الأنغولية هجوما رئيسيا شنته يونيتا على العاصمة الإقليمية مالانج. وذكر أن القتال اشتد مرة أخرى في المنطقة في ١٥ حزيران/يونيه. وتتسم الحالة الراهنة في مالانج بالتوتر واستمرار القتال على نحو متقطع في ضواحي المدينة مما يجبر المدنيين على الالتجاء إلى المدينة. وادعت الحكومة بأن مرتزقة من زائير قد اشتركوا في القتال جنبا إلى جنب مع قوات يونيتا في هذه المنطقة. وذكر أن القوات المسلحة الأنغولية قصفت عددا من القرى بالقرب من مالانج، مما سبب إصابات في أوساط السكان المدنيين.

١٨ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أصيبت طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي وتعطل محرك في الجهة اليمنى من الطائرة بسبب قذيفة مجهولة أثناء اقترابها من مالانج بالرغم من حصولها على إذن مسبق من كل من الحكومة ويونيتا. واستطاعت الطائرة رغم ذلك الهبوط وإفراغ حمولتها من الإمدادات والعودة سالمة إلى لواندا.

١٩ - واستمر قتال كثيف طيلة شهر حزيران/يونيه في مقاطعة بيهي. وذكر أن كويتو أصبحت تحت سيطرة الحكومة في ٢٨ حزيران/يونيه وادعت القوات المسلحة الأنغولية أنها أقامت طوقا دفاعيا قطره عشرة كيلومترات حول المدينة. ولكن ذكر أيضا أن يونيتا تواصل قصف المدينة بالمدفعية البعيدة المدى.

وتدعي التقارير الإخبارية الحكومية أن ما يزيد عن ٥٠٠ من المدنيين قتلوا وجرح ٨٠٠ شخص منذ استئناف الأعمال الحربية في كويتو في أواخر أيار/مايو.

٢٠ - وكما ذكر في الفقرة ١٣ من تقرير المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه، قصفت القوات المسلحة الأنغولية هومبو في الفترة من ٢ الى ١٠ حزيران/يونيه. ومنذ ذلك الوقت، هدأت الحالة، باستثناء الغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة الأنغولية يومي ٢ و ١٥ تموز/يوليه. وادعت يونيتا أن ٨٧ من المدنيين قد قتلوا وجرح ٢٠٠ شخص نتيجة لأعمال القصف هذه.

٢١ - ادعت وسائل الإعلام الحكومية أن يونيتا تحشد قواتها حول لوينا في مقاطعة مكسيكو، بغرض شن هجوم على ما يبدو ضد هذه العاصمة الإقليمية. وفي الوقت ذاته، ادعت الحكومة أيضا أن قواتها استولت على كامانونج، التي تبعد ٥٠ كيلومترا إلى الشمال من لوينا، في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

المقاطعات الجنوبية

٢٢ - ذكر أيضا أن النشاط العسكري في مقاطعة هويلا آخذ في التفاقم، حيث تركز يونيتا قواتها في بعض المناطق وتقوم في الوقت ذاته بعمليات في عدد من المناطق كانت تعتبر آمنة في السابق.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٣ - في تقرير السابق إلى مجلس الأمن (S/1994/740 و Add.1) وصفت بالتفصيل آثار تصعيد عمليات القتال المسلح في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٤ ما نتج عنه من نقص في توريدات الإغاثة إلى السكان الذين يعتمدون على المساعدات الخارجية في البقاء على قيد الحياة. وفي نهاية حزيران/يونيه كانت الحالة خطيرة حيث واصل يونيتا رفض الإذن برحلات إغاثة جوية تقوم بها الأمم المتحدة ولم تستقبل المدن المحاصرة ما لانج وكويتو وهومبو أية طائرات شحن تابعة للأمم المتحدة لأكثر من شهر.

٢٤ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، استطاعت طائرة تابعة للكارتياس الهبوط في مالانج وسحب ١١ من العاملين في الشؤون الإنسانية. وما زالت الحالة في المدينة خطيرة بالرغم من وصول طائرات الحكومة والكارتياس مؤخرا حيث استطاعت توريد بعض الأغذية للسكان المدنيين ولكن ليس بصفة منتظمة أو بكميات كافية للوفاء بالاحتياجات الملحة للسكان.

٢٥ - ومن ٣٠ حزيران/يونيه فصاعدا أظهرت الحالة بعض التحسن بدءا من استئناف الرحلات الجوية لبرنامج الأغذية العالمي إلى بعض المواقع التي تعتبر آمنة وهي سواريمو ولونيا ومينونج ودوندو حتى قبل الحصول على ترخيص من يونيتا. وقد ووفق على خطة الرحلات الجوية للأمم المتحدة للأسبوع الذي يبدأ في ٤ تموز/يوليه باستثناء خمس جهات استثنتها يونيتا (بالومبو وكوبال وكويتو ومالانج وكشندجندوشي) وجهة واحدة استثنتها الحكومة (هومبو). وفي ١٠ تموز/يوليه، هبطت طائرة تابعة للجنة الصليب الأحمر

الدولية في كويتو، وهي أول طائرة تهبط فيها منذ ٢٦ أيار/مايو، وقامت بإجلاء المندوبين الاثنين التابعين للجنة. بيد أنه أثناء هبوط الطائرة قصف المطار بالمدافع فأصابت المدرج القريب من الطائرة. وكانت حالة الأمن هادئة قبل وبعد رحلة الإجلاء وأعطيت تأكيدات بشأن السلامة من الجانبين.

٢٦ - وخلال الأسبوع الثاني من تموز/يوليه تم الإذن لجميع المواقع باستثناء كويتو من حيث المبدأ ولكنه كان من المتعين إعادة تأكيد الأذونات يوميا. واستؤنفت الرحلات الى هوامبو ومالانج ضمن مواقع أخرى، بيد أن رحلة ١٤ تموز/يوليه لبرنامج الأغذية العالمي الى مالانج ضربت، كما سبق ذكره، بقذيفة غير معروفة مما سبب وقفا إضافيا لرحلات الطيران الى هذه المدينة. وأيضا ضربت في ١٤ تموز/يوليه طائرة تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية بقذيفة من مكان لا يبعد كثيرا عن لوبيتو على طريق غاندا. ولم تصب الطائرة بإصابات بالغة. ومع ذلك فبسبب هذه الحادثة والحالة غير الآمنة قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بوقف رحلات طيرانها الى غاندا وهوامبو. ولا تزال هذه الرحلات متوقفة.

٢٧ - وفي أسبوع ١٨ تموز/يوليه تم الترخيص لجميع الجهات المقصودة فيما عدا هوامبو التي لم تصدر الحكومة ترخيصا بها وكويتو التي منعت يونيتا الترخيص بها لأسباب أمنية. وستبذل جهود للوصول الى أكبر عدد ممكن من المواقع ضمن القيود التي تفرضها حالة الأمن.

٢٨ - ولا تزال الحالة مزعزعة. ويتركز اهتمام خاص على مدينة كويتو حيث لا يزال المشردون من المناطق المحيطة يتجمعون بالرغم من النقص الحاد في الأغذية. ولا يوجد في المنطقة عمال إغاثة مغتربون أو كميات أغذية مخزونة أو لوازم طبية لمعالجة المئات من جرحى الحرب.

٢٩ - وبالرغم من إيقاف المساعدات الإنسانية وانخفاض مستواها في البلد، يواصل برنامج الأغذية العالمي واليونسيف والمنظمات غير الحكومية توفير مساعدات الإغاثة للمتأثرين بالحرب والمتضررين من الجفاف والأشخاص المشردين في المقاطعات الجنوبية هويلا وكونين وناميبي، وفي أجزاء من كوانزا سول وفي مقاطعات بنغو وبنغويلا وكابيندا ولواندا. كما أن تقديم المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى العائدين واللاجئين مع المنظمات غير الحكومية المنفذة في المقاطعات الشمالية لزاثير وأويج يجري على نطاق منخفض بقدر كبير وذلك عن طريق الموظفين المحليين في غالب الأحيان.

٣٠ - وتناشد منظمات الإغاثة بإلحاح المجتمع الدولي أن يركز انتباهه على الحالة الخطيرة في أنغولا وأن يمارس ضغوطا لوضع حد للعمليات العسكرية الهجومية وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان لجميع من هم بحاجة إليها.

خامسا - الجوانب المالية

٣١ - تتسم حالة تدفق النقد للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بالحرَج. ففي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة له عن المدة منذ إنشائه وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ٢٦,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك ومن أجل توفير لاحتياجات من تدفق النقد اللازم للبعثة تم الحصول على قروض مجموعها ٢١ مليون دولار لأكثر من ثمانية شهور من حسابات أخرى. ولم يتم تسديد هذه المبالغ.

٣٢ - ومع ذلك، فإذا قرر مجلس الأمن منح الإذن بزيادة القوة الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية، فإنني سوف أطلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية توفير مبالغ مالية مناسبة لتمديد البعثة.

٣٣ - وبلغ إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلم في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ ما قيمته ٢٠٣٢ من ملايين الدولارات.

سادسا - ملاحظات

٣٤ - لم يحرز، منذ تقديم تقرير الأَخير، سوى تقدم محدود في محادثات السلم في لوساكا. وتم التوصل الى اتفاقات بشأن جميع المبادئ المحددة المتعلقة بالمصالحة الوطنية. ولكن لم يتم الاتفاق على طرق لتنفيذ هذه المبادئ، ولا سيما مسألة مشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة، وذلك رغم الجهود الدبلوماسية المكثفة لمساعدة الأحزاب الأنغولية على الوصول الى اتفاق.

٣٥ - ومن المأمول أن تكون المبادرات الدبلوماسية الأخيرة، بما في ذلك مبادرة الرئيس مانديلا، قد حسنت آفاق حل القضايا المعلقة وأن تسهم الزيارة المتوقعة للسيد سافيمبي الى بريتوريا في إحراز نتائج. كما أنه من المأمول أن تؤدي مشاركة الرئيس موبوتو الى تحسين في العلاقات بين أنغولا وزائير، وهي تشير الى رغبة من جانب زائير في التصدي للشواغل التي يعرب عنها مجلس الأمن في الفقرة ٨ من القرار ٩٣٢ (١٩٩٤).

٣٦ - ولا يزال للعمليات العسكرية أثر خطير على الحالة الانسانية في أنغولا. وأوصي بأن يقوم مجلس الأمن من جديد بالضغط على الحكومة ويونيتا لوقف أعمال القتال من الآن فصاعدا ومنح التراخيص والضمانات الأمنية اللازمة لشحنات المساعدات الإنسانية الى جميع الجهات والإحجام عن أي عمل يمكن أن يعرض للخطر أمن موظفي الإغاثة أو يعطل توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي.

٣٧ - وبالرغم من صعوبة التفاوض بشأن آفاق محادثات السلم في لوساكا فإنني آمل أن يظل مجلس الأمن على استعداد، على نحو ما ذكر في قراراته الأخيرة، للإذن بسرعة بزيادة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية

للتحقق في أنغولا في حالة الوصول الى اتفاق بشأن القضايا المتبقية. وسيكون الشرط المبدئي هو إعادة القوة على وجه السرعة الى مستواها السابق البالغ ٣٥٠ من المراقبين العسكريين و ١٢٦ من المراقبين من رجال الشرطة و ١٤ من المواطنين الطبيين العسكريين مع عدد مناسب من الموظفين المدنيين والمحليين. وإذا وصلت الحكومة ويونيتا الى اتفاق شامل في لوساكا فإنني أنوي إيفاد فريق متقدم الى أنغولا لإعداد توصيات إضافية للمجلس. وكما هي العادة فإنني سوف أبقى المجلس على علم بأية تطورات جديدة.

٣٨ - وأود أن أعرب عن تقديري للرئيس مانديلا ورؤساء دول المنطقة الفرعية لمشاركتهم الهامة في البحث عن السلم في أنغولا. كما أنني أشكر مرة أخرى ممثلي الدول المراقبة الثلاث على تعاونهم ودعمهم. وختاماً فإنني أشيد بتمثلي الخاص وبرئيس المراقبين العسكريين وبموظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا على الإخلاص الذين يواصلون تأدية واجباتهم به، وكذلك بموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يواصلون المحافظة على تسليم المعونات الإنسانية في ظروف خطيرة.

- - - - -